المقال الأول

أحزمة التبعية فى مجتمع الشعب الفلسطينى *

إن العامل الفلسطينى هو أول ما يُسْتَغْنَىٰ عنه فى حالة كساد الاقتصاد ، و آخر من يُسْتَدْعَىٰ فى حال ازدهاره .

(من تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية ILO ، بتاريخ ١٩٨٢ رقم ٨٢)

الأرض .. الأرض

تفرد الاحتلال الإسرائيلى ـ من بين نظم الاستعمار عبر مسيرة التاريخ البشرى ـ فى اغتصابه للأرض والاستيلاء عليها من مالكيها ، بحيث انتزع من المواطنين الفلسطينيين نصف مساحة أرضهم تقريباً فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، قام بنزع ملكيتها والاستيطان فيها بمختلف الحيل أساليب

(*) بحث نشر عام ١٩٨٨ تحليلاً للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية فى الضفة والقطاع ، وفى ضوء ما تتخذه إسرائيل من إجراءات لحصار الأراضى المحتلة وحنق أوضاعها الاقتصادية المعيشية ، وقد اعتمدت فيه على بعض ما كتبه الاقتصادى العربى الشهير الدكتور يوسف الصايغ فى هذا الصدد .

العسف والجبروت . ويشتط سعار الصهاينة فى الاستيلاء على التراب الوطنى إلى الحد الذى يذهب فريق منهم إلى المناداة بنقل جميع الفلسطينيين فى الأرض المحتلة من تلك البقاع إلى حيث يشاؤون فى بقاع أخرى على ظهر هذا الكوكب . . هى السياسة الصهيونية المعروفة باسم المصطلح الإنجليزى «ترانسفير» Transfer . . يا للجبروت نقل شعب بأكمله لتخلو الساحة « لشعب الله المختار فى أرض الميعاد » .

تبعية فريدة شاذة :

وإذا كان نوع الاستعمار الإسرائيلى فريدا وشاذا فى مجال اغتصاب الأرض ، فإن ما اتخذته إسرائيل من سياسات وإجراءات لضمان تبعية الاقتصاد الوطنى الفلسطينى للاقتصاد الإسرائيلى أمر فريد وشاذ أيضا ، بمقارنته بسياسات التبعية التى نشهدها بين الدول الرأسمالية الصناعية ودول العالم الثالث ، أى بين دول المركز ودول الأطراف ، حسب تعبير المنظرين لسياسات التبعية فى عالمنا المعاصر . وعنصر الاتفاق الوحيد بين نوع التبعية للاقتصاد الإسرائيلى والتبعية للدول المصنعة هو أن اقتصاد المناطق التابعة مرهون باحتياجات النمو ، إنتاجا واستهلاكا ، بما يدعم اقتصادات الدول المهيمنة ، ويعنى ذلك أن اقتصادات الدول التابعة إنما تتحرك بصورة واعية وغير واعية فى إطار تبادل غير متكافىء مع دول المركز، بما يجعلها اقتصادا منكشفا للاختراق على أساس ما تمليه مصالح الدول المحتلة أو المهيمنة .

وفى إطار تبعيات العالم الثالث تقع الدول المهيمنة فى المركز الأوربى

والأمريكى ، أى فى قارات منفصلة جغرافيا عن قارات العالم الثالث ، أما تبعية الاقتصاد الفلسطينى كما يقول الاقتصادى العربى يوسف الصايغ ، فإنها ترتبط بدولة محتلة فى داخل الأراضى المحتلة وفى الحيز الجغرافى نفسه . . ومن ثم كانت صناعة إسرائيل لأحزمة التبعية أكثر يسرا وإحكاما ، كما كانت على الاقتصاد الفلسطينى أشد عسرا وإفقارا . . ومن المألوف كذلك أن دول المركز المهيمنة هى التى تحرص على تدفق استثماراتها وقروضها ومعوناتها المالية إلى الدول التابعة ، بيد أنه فى حالة إسرائيل نجد أن استثماراتها فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ضئيلة لا تكاد تذكر . والواقع أن العكس كان صحيحا ، إذ تستفيد إسرائيل من العملة الصعبة التى تأتى من تحويلات الفلسطينيين فى الخارج إلى أهلهم فى الضفة الغربية وقطاع غزة وفى القدس الشرقية ، أو من غير ذلك من المصادر العربية الأخرى ، التى قدرت عام ١٩٨٥ بحوالى ٩ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى للأراضى المحتلة حسب أحد التقارير الأمريكية . وقد تمكنت إسرائيل من السيطرة على هذا المورد من العملة الصعبة ، نتيجة لعدم سماح سلطات الاحتلال بقيام بنوك عربية ، واحتكار البنوك الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة للتداول فى المعاملات المالية ، تلقيا وإيداعًا واقتراضا .

والغريب فى شذوذ التبعية فى النموذج الإسرائيلى أنه لا يقتصر على اعتبار السوق العربية الفلسطينية « سوقا مغلقًا » لتصريف سلعه ومنتجاته ، وهو ما تتعرض له دول العالم الثالث بصورة مماثلة ، وإن

اختلفتْ فى درجة الأسر والإغلاق ، بيد أن إسرائيل تعتدى على بعض المنتجات الفلسطينية ، وبخاصة فى صناعة الملابس التقليدية والحمضيات ، وتصدرها إلى الأسواق الخارجية وعليها بطاقة « صنع أو أنتج فى إسرائيل» ، وأليس من العجب العجاب أن يدعى الإسرائيليون أن أكلة « الطعمية من المأكولات الإسرائيلية الشعبية فى المطاعم والأسواق الخارجية » ؟! .

تدمير القطاع الزراعى

يمثل تدمير القطاع الزراعى جوانب مهما من جوانب استراتيجية التبعية واقتلاع الفلسطينى من أرضه وتحويله إلى قوة عمل بروليتارية أسيرة لسوق العمل فى إسرائيل ، لقد تناقص عدد العاملين بالزراعة باطراد من ٢ , ٤٩ فى المائة من قوة العمل الوطنية عام ١٩٦٩ إلى ١ , ٣٢ فى المائة عام ١٩٨٢ ، ثم أخذ فى الارتفاع إلى حوال ٣٨ فى المائة عام ١٩٨٦ وما بعدها ، نتيجة للانكماش الاقتصادى فى إسرائيل ذاتها .

وقد أدى ذلك إلى تناقص الإنتاج الزراعى بصورة عامة فى الأراضى المحتلة، ثم إن إسرائيل قد اتخذت من إعادة تشكيل هيكل القطاع الزراعى حزاما عنيفا لتبعيته بما يخدم حاجات السوق الإسرائيلية ، بغض النظر عن الاحتياجات المحلية . وعلى سبيل المثال . . لم تجد زراعة القمح التشجيع اللازم ، بل وُضعت قيود تحول دون التوسع فيها، هذا فى الوقت الذى تم فيه تشجيع زراعات الخضر والبطاطس وغير الحمضيات من الفواكه مما يتطلبه الاستهلاك الإسرائيلى . أضف إلى ذلك

الإجراءات التى اتبعت لمنع المزارعين الفلسطينيين من تصدير إنتاجهم من الحمضيات إلى الخارج مباشرة ، حتى لا ينافس نظيره من الإنتاج الإسرائيلى ، وعليهم أن يسلموا إنتاجهم إلى الشركات الإسرائيلية التى تدفع ثمنه بالشيكل ، الذى تتدهور قيمته نتيجة التضخم الرهيب فى إسرائيل .

التحكم فى موارد المياه

حين يتعرف الإنسان على مدى تحكم إسرائيل فى موارد المياه فى الضفة الغربية لا يسعه إلا أن يردد قول الشاعر فى انطباقه على سكانها :

كالعيس فى البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

ويتضح ذلك فيما اتخذته إسرائيل من إجراءات لربط شبكة مياه الضفة بشبكة المياه الإسرائيلية ، وبذلك أحكمت السيطرة على موارد المياه للشرب والرى ، وقد عبر عن ذلك كاتب إسرائيلى فى صحيفة ذا وول ستريت جورنال The Wall Street Journal (بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٨٥) بأنه قد « أصبح عرب الضفة الغربية مستوردين فى النهاية للماء المنقول بالأنابيب من إسرائيل » .

وترتب على هذا الربط لشبكة المياه الفلسطينية ، أن أخذت إسرائيل تستخرج من مياهها أقصى كمية ممكنة لاستنزافها كما فعلت فى آبار نفط سيناء ، وشرعت تجر إلى أراضيها ما نسبته ٩٥,٥ فى المائة من الحجم الكلى للمياه المستخرجة ، تاركة لسكان الضفة ٤,٥ فى المائة لأغراض

الرى والشرب والاحتياجات الأخرى . ويقدر بنفنستى عمدة القدس الغربية السابق فى تقريره لعام ١٩٨٦ أن شبكة المياه الفلسطينية تزود إسرائيل بما يزيد على ٤٧٥ مليون متر مكعب من المياه من مجمل الاستهلاك السنوى فى إسرائيل، والمقدر بحوالى ١٧٠٠ مليون متر مكعب ، أى أن مياه الضفة تغذى إسرائيل بحوالى ٢٩ فى المائة من استهلاكها السنوى .

وفى هذا الصدد يشير أحد تقارير الأمم المتحدة إلى ما اتخذته إسرائيل من تدابير صارمة لتحديد استهلاك المياه بالنسبة للمواطنين ، إذ حددت هذا الاستهلاك « بحيث لا يزيد على المستوى الأقصى الذى استخدم عام ١٩٦٧ ، ومثل هذا التعسف لا يأخذ فى الحسبان ـ بل ولا يعنيه أن يأخذ ـ ازدياد عدد السكان على أقل الاعتبارات فى استهلاك المياه . هذا فى الوقت الذى تزود فيه جميع مساكن المستعمرات الإسرائيلية المحتلة بالمياه قبل أن يطرق بابها أى يهودى ، ويزداد التراب الفلسطينى جفافا حين تم تقييد حفر الأبار الرى إلى حد كبير، مع ضرورة الحصول على التصريح اللازم لذلك . الماء الفلسطينى مستباح للإسرائيلى الذى يستهلك حوالى ٩٠ مترا مكعبا سنويا ، فى حين أن استهلاك الفرد فى أوربا الغربية لا يزيد على ٨٣ مترا مكعبا سنويا . . وللفلسطينى قطرات شحيحة !! .

وهل بعد ذلك يرجى أن تزدهر الزراعة ، أو يستقر المواطنون على

أرضهم . . وأى حياة يمكن أن تنتعش مع تقنين الماء إلى هذا الحد الضئيل ، ولنتذكر قوله تعالى : «وجعلنا من الماء كل شىء حى» ، وأستأذنك أيها القارىء الكريم حين أتذكر بيت شعر مشهورًا لشوقى :

حـــرام علـى بلابلـــه الـــــدوح حلال للطير مـن كـل جنـــس !!

تجميد النشاط الصناعى

لم يتطور النشاط الصناعى فى الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، سواء فى نوعية الصناعات ، أَمْ حجم المؤسسات الصناعية ، أَمْ فى التكنولوجيا المستخدمة ، فمازالت الصناعة مقتصرة على الصناعات التقليدية ، مثل صناعات الصابون والجلود والملابس وعصر الزيوت والسجائر ومواد البناء والبلاستيك ومقالع الحجارة ، وهى نفس الصناعات التى كانت سائدة قبل الاحتلال . ومن مؤشرات الجمود الصناعى فى الأراضى المحتلة : انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعى فى الإنتاج المحلى الإجمالى من ٩ فى المائة عام ١٩٦٨ إلى حوالى ٧ فى المائة عام ١٩٨٦ .

وبقى عدد العمل الصناعيين ثابتا تقريبا خلال السنوات السبع الماضية ، وبلغت نسبة المنشآت الصناعية التى تشغل مابين ١ , ٧ من العمال ـ وذلك حسب الإحصاءات الإسرائيلية ـ حوالى ٧ , ٩٠ فى المائة من مجموع المنشآت الصناعية ، بينما لم يزد عدد المنشآت التى يعمل فيها ٢٠ عاملا فأكثر على ٦ , ٢ فى المائة . وفى الوقت نفسه قامت إسرائيل

بإنشاء ستة مجمعات صناعية كبرى فى داخل المستعمرات بالضفة الغربية تعمل بتكنولوجيات متطورة ، والمستهدف أن يتم إنشاء سبعة مجمعات صناعية أخرى مع حلول عام ٢٠١٠ . كذلك تستغل المؤسسات الإسرائيلية رخص الأيدى العاملة الفلسطينية ، فتصدر للأراضى المحتلة سلعا غير تامة الصنع ليتم تصنيعها النهائى فى المصانع الفلسطينية على أساس عقود مقاولة من الباطن ، ليتم تصديرها مرة أخرى إلى إسرائيل التى تعيد تصديرها إلى الخارج بالعملة الصعبة .

تبعية الكهرباء :

لم يكن نصيب الكهرباء بأسعد حالا من مصير الماء ، فمنذ عام ١٩٧٦ شرعت سلطات الاحتلال فى ربط شبكة الضفة الغربية مع شركة الكهرباء الإسرائيلية ، رغم الاحتجاج والتقاضى من جانب السلطات الوطنية الفلسطينية ، وتتوالى الأنباء عن إغلاق شركة كهرباء القدس العربية ، كذلك عمدت إسرائيل إلى رفض كل الطلبات التى تقدمت بها الهيئات المحلية الفلسطينية لإنشاء شركات كهرباء جديدة، أو حتى استيراد مولدات ديزل جديدة .

وقد ترتب على هذا الربط بين الشبكتين السيطرة على مقدرات الطاقة الكهربائية واستغلالها لصالح إسرائيل ذاتها أو لصالح المجتمعات الضناعية فى المستعمرات الاسرائيلية بالضفة الغربية . وهكذا يضيق الخناق على الصناعات الوطنية وتتوافر الطاقة للمستعمرات ومجمعاتها حتى يغدو التصنيع فى الأراضى المحتلة « يهوديا لا عربيا» حسب استراتيجية التبعية والإدماج للاقتصاد الوطنى .

السوق الأسيرة :

كذلك أحكم الاحتلال الإسرائيلى أحزمة التبعية فى قطاع التبادل التجارى بين إسرائيل والأراضى المحتلة إلى درجة أنها أصبحت أسيرة وشبه مغلقة على السلع والمنتجات الإسرائيلية ، لقد وفرت الضفة والقطاع سوقا رائجة للصادرات من إسرائيل التى تقدر بحوالى ٩٠فى المائة من جملة واردات السوق الفلسطينية . والغالبية العظمى لهذه الواردات من السلع الصناعية ، وفى الجانب الآخر لا تمثل صادرات الأراضى المحتلة سوى حجم محدود من السلع كمواد البناء والصناعات الجلدية والصناعات التقليدية . وتظهر الإحصاءات الحجم الضئيل للمنتجات الزراعية المصدرة إلى إسرائيل خشية منافستها للمنتجات الزراعية الإسرائيلية ، أضف إلى هذا ما تضعه إسرائيل من قيود على تصدير المنتجات الوطنية إلى أسواق أخرى .

وهكذا يظل الميزان التجارى لصالح إسرائيل بصورة مطردة ، متحكمة فيها يستورد وفيما يصدر ، ومن ثم تغدو سوق الأراضى المحتلة التى يتجاوز عدد سكانها أكثر من مليون ونصف سوقا محتكرة للمنتجات الإسرائيلية ، وهذا حزام آخر من أحزمة التبعية العنيفة التى تحقق من ورائها سلطات الاحتلال إفقار الفلسطينيين والسيطرة على مقدراتهم .

العمل الأسود :

هكذا جرى الاصطلاح على تسمية أنواع الأعمال التى يقوم بها العمال

فى المجالات والظروف التى تماثل ما يضطر العمال الفلسطينيون إلى القيام به فى داخل إسرائيل ، والحديث عن سواد هذا العمل يطول . ونكتفى هنا بالإشارة إلى إغراء السلطات والشركات الإسرائيلية للفلسطينيين للعمل فى إسرائيل ، فأجورهم مهما ارتفعت تظل أرخص من أجر العامل الإسرائيلى، بحيث تصل إلى النصف فى كثير من الحالات ، ومبررا على أساس تميز العامل الإسرائيلى فى الإنتاجية والإنجاز . ويشتغل حوالى ٥٠ فى المائة من الفلسطينيين العاملين فى إسرائيل فى قطاع البناء والتشييد ، ويمثلون حوالى ٣٧ فى المائة من قوة العمل الإسرائيلية فى هذا القطاع ، كما يعمل فى قطاع الزراعة حوالى ١٦ فى المائة والبقية فى قطاعات أخرى .

ونظرا لظروف الاقتصاد المحلى ، فقد اضطرت أعداد متزايدة من الفلسطينيين للعمل فى إسرائيل ، إذ ارتفع عددهم من ٢١ مليونا عام ١٩٧٠ إلى ٩٥ مليونا عام ١٩٨٦ ، ويعمل هؤلاء على أساس تراخيص عمل قصيرة الأجل تتراوح بين ٤ ـ ٦ أشهر، وتتجدد التراخيص كل مرة إذا تطلب العمل ذلك . والواقع أن استمرار منح التراخيص إنما يعتمد على تقلبات الاقتصاد الإسرائيلى ، وعلى حد تعبير أحد تقارير منظمة العمل الدولية (١٩٨٥) . . يصبح الفلسطينيون « أول من يستغنى عنهم فى فترات الكساد ، وآخر من يوظف فى فترات الانتعاش الاقتصادى » اللهم إلا فى العمل الأسود الشاق وغير الصحى ، الذى لا يقبل الإسرائيلى على الاشتغال به .

أضف إلى هذا كله أن قوانين العمل الإسرائيلية لا تسمح لعمال الفلسطينيين بالإقامة والمبيت فى إسرائيل إلا بإذن خاص ، وتقدر نسبة من قضى عليهم بالغدو والرواح يوميا بين الأراضى المحتلة وإسرائيل بحوالى ٨٠ فى المائة من الفلسطينيين المشتغلين فى إسرائيل ، ناهيك عن معاناة السفر ومضايقات مراكز التفتيش أثناء الرحلة والخلاف على من يتحمل نفقة المواصلات .

ولا يتسع المجال هنا لما يتعرض له العمال الفلسطينيون من استغلال ، سواء فى تدنى أجورهم ، أَمْ حرمانهم من التأمينات الاجتماعية أَمْ فرص الترقى ، أَمْ فى قدر معقول من الطمأنينة فى العمل ، إلى جانب الارتفاع المتزايد فى معدل البطالة ، وخاصة بين خريجى الجامعات فى السنوات الأخيرة . ومن « النمر » الإسرائيلية المألوفة فى السياسات الاستعمارية تلك التفرقة فى مجال العمل داخل إسرائيل بين العمال العرب من الجولان وبين العمال العرب من الضفة الغربية وقطاع غزة ، فالفريق الأول مشمول بالتأمين ضد البطالة ، بينما الفريق الثانى محروم منها .

تلك هى بعض أحزمة التبعية التى طوقت بها إسرائيل حرية الحركة للاقتصاد الفلسطينى ، التى سعت من ورائها إلى « خلق واقع متقدم مطرد من الضم والزحف » على الأراضى الفلسطينية ، حسب تعبير وزير الاستيعاب الإسرائيلى الأسبق ، ويبقى الحديث عن أحوال البشر من المواطنين وهم يعانون بطش الاحتلال وسوء المعيشة .

وترسم هذه كذلك صورا قاتمة فى سجل الاحتلال الإسرائيلى . . أبعد هذا كله يسأل بعض الأقوام عن كيف ولماذا انتفض الفلسطينيون يتحدون الوجه القبيح لهذا الاحتلال الغاصب المهين ؟ !

أحوال البشر فى الأراضى الفلسطينية المحتلة

الزعم الإسرائيلى :

تدعى إسرائيل أن أحوال البشر فى الأراضى المحتلة لم تكن تنعم بما نعمت به تحت مظلة الاحتلال ، وكثيرا ما يسوق ممثلوها فى المؤتمرات الدولية أرقاما مغلوطة القراءة للدلالة على ذلك ، وأذكر من خبرة شخصية على سبيل المثال ما أدلت به رئيسة وفد إسرائيل فى المؤتمر الدولى للمرأة الذى نظمته الأمم المتحدة فى كوبنهاجن بالدانمارك ، وكنت ممثلا للجنة الاقتصادية لغربى آسيا التابعة للأمم المتحدة فى ذلك الحين (١٩٨٠) ، فذكرت تلك السيدة الإسرائيلية أن أحوال المرأة الفلسطينية على خير ما يرام، وساقت مؤشرات إحصائية لنمو معدلات الاستهلاك واقتناء السلع الكهربائية ، وتزايد فرص التعليم للبنات ، مقارنة ذلك بما كان عليه الحال قبل الاحتلال ، أى منذ ثلاثة عشر عاما مضت .

ولقد استثار هذا التدليل الاحصائى المجتزأ من ظروفه الأخرى عضو الوفد المصرى فى تلك اللجنة ، فبادرت للتعليق بقولها : « إذا كان الاحتلال العسكرى يؤدى إلى تحسين أوضاع المرأة ، فعلى نساء العالم إذن أن يطالبن بالتوسع فى صور الاحتلال لتطوير أوضاعهن المعيشية» ،

وكانت تلك السيدة الفاضلة تعكس ضمير مصر العربية ، رغم ما أصاب العلاقات المصرية الفلسطينية من توتر فى ذلك الوقت على إثر اتفاقية كامب ديفيد ، وتحية تقدير للمرة الثانية أبعثها للسيدة مرفت التلاوى صاحبة التعليق ، وسفيرة مصر الحالية فى النمسا .

وعند الحديث عن الأحوال الاجتماعية المعيشية للمواطنين فى الأراضى المحتلة نود أن نذكر مرة أخرى بتلك الأحلام والأساطير الصهيونية التى لاتعترف بوجود شىء اسمه الشعب الفلسطينى ، وإن اعترفت بوجوده فلابد من تفريغ الأرض منه ، وإن أمكن نقله بكامله إلى بلاد أخرى ، بل والعمل على قتله وإبادته . ومن المنطقى فى مثل هذا التصور الأسطورى أن يسعى الاحتلال الإسرائيلى بكل الذرائع إلى امتهان المواطنين كما يسعى إلى اغتصاب الأرض ، ومن ثم كانت عقدة العدد وحجم السكان الفلسطينيين ماثلة أمام الاستراتيجية الاستيطانية الصهيونية ، وما ارتبط بها من اتخاذ مختلف التدابير والضغوط السياسية والإغراءات المادية والدعاوى الدينية فى مناداة اليهود للهجرة إلى «أرض الأجداد » ، والتهجير القسرى المباشر وغير المباشر لطرد العرب من أرضهم أو تشجيعهم على الذهاب إلى أقطار أخرى .

انتصار الديمغرافيا الفلسطينية :

تشير الإحصاءات إلى أن عدد سكان الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ بلغ مليونا و٣٧٥ ألف نسمة . وقد شهدت الفترة فى أعقاب الاحتلال نزوح ما يقدر بحوالى ٤٧٥ ألفا من الفلسطينيين مع أواخر عام ١٩٦٨ ،

أضف إلى هذا . . هجرة آلاف من الفلسطينيين إلى الخارج ، وخاصة إلى الدول النفطية بحثا عن عمل ، لكن خصوبة الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة قد أدت إلى أن يتجاوز عدد السكان حاليا ما كان عليه قبل الاحتلال ، إذ بلغ العدد الإجمالى مليونا و ٥٢٠ ألفا ، منهم فى الضفة الغربية حوالى ٩٧٥ ألفا ، وحوالى ٥٤٥ ألفا فى قطاع غزه ، بخلاف سكان القدس الشرقية ، ويمثل مجموع سكان الأراضى المحتلة حوالى ٣٠ فى المائة من المجموع الكلى للشعب الفلسطينى، الذى يقدر عدده بحوالى ٥ ملايين نسمة .

إن مما يؤرق إسرائيل ويزعجها الزيادة المطردة فى السكان الفلسطينيين، حيث بلغ معدل النمو الطبيعى للسكان حوالى ٣٥ فى الألف فى السنوات الأخيرة ، بينما لم يتجاوز ٢٠ فى الألف عام ١٩٦٨ ، وبهذا يقدر أن يصل عدد الفلسطينيين إلى حوالى مليونين مع عام ٢٠٠٠ . وإذا كان عدد سكان دولة إسرائيل يبلغ حاليا ما يزيد قليلا على ٤ ملايين (باستثناء الجولان والقدس الشرقية) ، وأن الزيادة الطبيعية للسكان اليهود تقدر بحوالى ١٧ فى الألف ، فإن التوقعات السكانية تشير إلى أن نسبة السكان اليهود فى إسرائيل بالنسبة لسكان العرب فى الأراضى الفلسطينية المحتلة سوف تنخفض من ٦٣فى المائة عام ١٩٨٤ إلى حوالى ٥٨ فى المائة عام ٢٠٠٠ ، ثم إلى حوالى ٥٥فى المائة عام ٢٠٠٥ . وهكذا يصبح مجرد حجم البشر فى الأراضى المحتلة مصدرا للرعب الإسرائيلى ، وهاجسا يدعو إلى مناداة المتطرفين من الصهاينة إلى

التخلص من مخاطر هذا الحجم بأى شكل من الأشكال ، لكن الواقع يشير إلى أن الديموغرافيا هى فى صالح الانتصار الفلسطينى لاسترداد حقوقه المشروعة .